المتغيرات والمؤشرات السكانية المرتبطة بجرائم المخدرات في دولة الكويت

POPULATION VARIABLES AND INDICATORS RELATED TO DRUG CRIMES IN THE STATE OF KUWAIT

اعـــــداد

د.طارق عبدالعزيز الدوب

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور
المجلد الثالث عشر – العدد الأول – لسنة 2021

المتغيرات والمؤشرات السكانية المرتبطة بجرائم المخدرات في دولة الكويت

د.طارق عبدالعزيز الدوب

الملخص

تتنوع اساليب الحروب بين دول العالم بهدف التنافس الاقتصادي او بسبب الرغبة في فرض السيطرة على زمام الامور، حيث يأخذ هذا النوع من الحروب شكلاً خارجياً على مستوى الدول، وهناك حروب داخلية في جميع دول العالم تختلف بحسب ظروف كل دولة، و هناك نوع من الحروب يؤثر على الدولة خارجياً و داخلياً و هي تجارة وتعاطي المخدرات.

وترى بعض الدراسات أن تفاقم مشكلة تجارة وتعاطي المخدرات يؤدي الى التفكك الأسري ويساعد على ظهور ثقافات منحرفة خاصة بين الشباب، كما أن الأدوار الأسرية تغيرت في الوقت الراهن بالإضافة الى انخفاض التأثير الايجابي للمدرسة، كما أن تطور التكنولوجيا و الغزو الفكري والتي غالباً ما ينجم عنها سلوكيات تؤدي الى الادمان.

و يتناول البحث دراسة الشق الجنائي و السكاني و الاسباب الرئيسية لتفاقم معدل جرائم المخدرات حسب مرتكب الجريمة استناداً عل اهم المتغيرات مثل الجنسية ونوع الجريمة باستخدام البيانات الخاصة بالاحصائيات الرسمية في دولة الكويت و وضع انسب الحلول لتقليل اثر تلك المشكلة.

الكلمات المفتاحية:

المجموعة الاحصائية السنوية، النمو السكاني، معدل جرائم المخدرات، معامل الارتباط.

POPULATION VARIABLES AND INDICATORS RELATED TO DRUG CRIMES IN THE STATE OF KUWAIT

BY

DR. TARIQ ABDULAZIZ AL-DOUB

Abstract:

The methods of wars vary between countries of the world with the aim of economic competition or because of the desire to impose control over matters, as this type of wars takes an external form at the level of states, and there are internal wars in all countries of the world that differ according to the circumstances of each country, and there is a type of war that affects The state, externally and internally, is the trade and drug abuse.

Some studies believe that the exacerbation of the problem of drug trade and abuse leads to family disintegration and helps the emergence of deviant cultures, especially among young people, and that family roles have changed at the present time in addition to the decrease in the positive impact of the school, and the development of technology and intellectual conquest, which often results in behaviors. It leads to addiction.

The research deals with the study of the criminal and demographic aspect and the main reasons for the increase in the rate of drug crimes according to the perpetrator of the crime, based on the most important variables such as nationality and crime type, using data related to official statistics in the State of Kuwait, and developing the most appropriate solutions to reduce the impact of this problem

.

key words:

Annual statistical group, population growth, drug crime rate, correlation coefficient.

مقدمـــة:

تعتبر مشكلة المخدرات من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات الإنسانية كافة، حيث أنّ الآثار السلبية التي تأتي بها تسبب دماراً على الفرد والمجتمع معاً، وعلى الرغم من الإجراءات الوقائية والعلاجية التي قامت بها الحكومات للتصدّي لمشكلة المخدرات، إلّا أنّ الاتجار فيها وتعاطيها والإدمان عليها لا زالت مشكلة كبيرة تهدد بناء المجتمع وأركانه، وخصوصاً لأنّها تستهدف فئة الشباب الذين يعتمد عليهم في تنمية المجتمعات.

وطبقاً لتقديرات المؤسسات الصحية العالمية يوجد حوالي (800 مليون) من البشر يتعاطون المخدرات أو يدمنون عليها، والاحصائية التي نشرتها المنظمة الدولية المعنية بمكافحة المخدرات في العالم (UNODC) تشير لارتفاع في أعداد المتعاطين حيث وصل حسب تقديراتهم إلى أكثر من (5%) من سكان العالم قد جربوا تعاطي المخدرات مرة واحدة على الأقل، وفي جانب أكثر خطورة فقد تم إدراج (739 مؤثر عقلي) جديد على لائحة مواد الإدمان لدي المنظمة الدولية[1]، وقد يكون توجّه المتعاطين إليها لسهولة الحصول عليها.

واعتماداً على احصائيات وزارة الداخلية في دولة الكويت فقد ارتفع الاتجاه والطلب على المؤثرات العقلية وصاحبه انخفاض في السعي خلف المخدرات الطبيعية مثل: (الهيروين، الكوكايين)، ففي إطار إحصائية الربع الثاني من العام الحالي (ابريل/يونيو 2018) تم ضبط عدد من المخدرات والمؤثرات العقلية ومنها: (288 كيلو و112 غراماً و660 ملي من الحشيش)، (و6 كيلو و91 غراما و480 ملي هيروبين)، (و20 كيلو و653 غراما و550 ملي شبو)، (و23 كيلو و106 غرامات و170 ملي كيميكال)، وتم ضبط (338891 حبة من المؤثرات العقلية).

[1] تقرير المنظمة الدولية لمكافحة المخدرات (UNODC) 2017.

والإدمان على مخدر ما، يعني تكون رغبة قوية وملحة تدفع المدمن إلى الحصول على المخدر وبأي وسيلة وزيادة جرعته من آن لآخر، مع صعوبة أو استحالة الإقلاع عنه سواء للاعتماد (الإدمان) النفسي أو لتعوّد أنسجة الجسم عضوياً (Drug Dependency) وعادة ما يعاني المدمن من قوة دافعة قهرية داخلية للتعاطي، ولقد تضافرت عديد من العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لتجعل من المخدرات خطراً يهدد العالم. ودولة الكويت من الدول التي وضعها المهربين ضمن أولوياتهم وهدفاً لهم حيث أنّ الكويت بلد منفتح، يعيش فيه خليط من البشر متعدد الثقافات، ويتمتع بمستوى اقتصادي جيد، كما أنّ دولة الكويت وشبابها لم تكن بمنأى عن تلك المشكلة التي تؤثر سلباً على الدولة في جميع المجالات الاقتصاديةّ والاجتماعية والسياسية.

الدراسات السابقة:

سعدون (2010) بعنوان" الاحصاء الجنائي ودوره في رصد ومكافحة الجريمة" استهدفت الدراسة الاحصاء الجنائي والجهود المبذولة في تطويره بين مختلف الدول ، واختلاف التكييف القانوني الجنائي للجرائم والحرص على دقة البيانات الاحصائية الجنائية ، ومن الضروري وضع قاعدة علمية لتحليل اتجاهات الجريمة ووضع المخطط الامن المناسب والبرامج الوقائية اللازمة للحد من معدلات الجريمة ، بالإضافة إلى وضع اسس مشروع تطوير الاحصاء الجنائي لتطويره في الدول .

البكري (1991) بعنوان " أصول اعداد خطط الاحصاء الجنائي في مؤسسات العدالة الجنائية " اتجهت الدراسة إلى توضيح معنى التخطيط كظاهرة اجتماعية عامة لازمة لأعمال الفرد الخاصة ولأعمال المجتمع ولأعمال الدولة سواء كان التخطيط اجتماعياً واقتصادياً وتنموياً، بالإضافة إلى كيفية جمع البيانات وتدقيقها ومراجعتها وتوضيح نظرة القانون للجريمة وكيفية استخدام الحصاء الجنائي في

تحليل البيانات وماهي العوامل المؤثرة على اوضاع الجرائم واسس اقامة مشروع الاحصاء الجنائي والطريقة الافضل لجميع البيانات.

عالية و فهمي (2001) بعنوان "دور البحث العلمي في تقليص الاثار السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات" تطرقت الدراسة لمشكلة تعاطي المخدرات كظاهرة سلبية تهدد الامن القومي والاجتماعي والوطني، والدور الذي يجب ان تضلع به مؤسسات البحث العلمي في لبنان بهدف تقليص الاثار السلبية المدمرة للأفراد و المبددة لطاقات المجتمع المعكرة للأمن و الاستقرار وطريقة معالجة هذا الموضوع.

خزاعلة (2001)"دور البحث العلمي في رسم السياسة الوقائية و العلاجية لمشكلة المخدرات" استهدفت الدراسة الحاجة لمواجهة مشكلة المخدرات بطريقة علمية وانها اصبحت ضرورة ملحة لتناسب الجهود الوقائية والعلاجية مع التزايد المستمر من حجم هذه المشكلة، واهمية التنسيق مع الجهات المعنية (المدرسة، الشرطة، الجامعة، وزارة الصحة...الخ)،ووضع السياسات الوقائية و العلاجية لمشكلة المخدرات من اجل تخفيف اثارها السلبية والضارة باستخدام البحث العلمي الذي يكون سنداً لكل هذه المؤسسات.

المجموعة الاحصائية السنوية (2011–2018) تعتبر المجموعة الاحصائية السنوية التي تصر من وزارة الداخلية في دولة الكويت المرجع الاساسي لتحليل الجرائم بشكل احصائي وتسجيلها على هيئة جداول ورسومات بيانية توضيحية لمساعدة متخذي القرار للحد من الظواهر الاجرامية مستقبلاً، حيث تستسقى بياناتها من مختلف الادارات ذات العلاقة في الجهاز الامني لوزارة الداخلية مثل: الادارة العامة لنظم المعلومات–الادارة العامة للأدلة الجنائية–الادارة العامة لمكافحة المخدرات...الخ).

تقرير لجنة دراسة ظاهرة العنف لدي الشباب بدولة الكويت (2014) توجهت الدراسة من منطلق الحفاظ على طاقة المجتمع الفاعلة والمتمثلة في الشباب كان

لا بد لمؤسسات المجتمع المعنية بهذه الفئة أو الشريحة الكبيرة والمهمة بالمجتمع أن تلفت النظر لأسباب ظاهرة العنف لدي الشباب والعمل على تنفيذ الخطط العلاجية والوقائية لتلافي أثرها في المجتمع. لذا كان على وزارة الشباب والمعنية بتنظيم فريق العمل لدراسة هذه الظاهرة أن تتصدى لها بالتنسيق مع الجهات المعنية حيث ان هذه الظاهرة تفاقمت في المجتمع و أثرت سلباً على تعاضد وتكاتف المجتمع وتكافله.

الفيفي هديل و عباس وجدان (2018)" دور مواقع التواصل الاجتماعي في الوقاية من الجرائم" تطرقت الدراسة واهتمت بدور مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر) كنموذج في الوقاية من المخدرات حيث تهدف الدراسة إلى معرفة دور موقع تويتر في الوقاية من المخدرات من خلال أهداف الفرعية مثل التعرف على أبرز مصادر الرسائل الإعلامية عبر تويتر للوقاية من المخدرات و معرفة ما الذي تركز عليه الرسالة الإعلامية التي يبثها مشروع نبراس عبر تويتر للوقاية من المخدرات (المحتوى) بالاضافة الى التعرف على أكثر برامج مشروع نبراس عبر تويتر التي يمكن أن تقي من المخدرات واخيراً معرفة المعوقات التي تواجه الرسالة الإعلامية لمشروع نبراس عبر تويتر في الوقاية من المخدرات.

الدوب (2016) "**المعلومة الامنية والاحصاء الجنائي**" تهتم الدراسة بكيفية الاستفادة من المعلومة الأمنية بشكل عام باستخدام الأساليب الإحصائية من خلال تحليل البيانات واستخدام الرسومات البيانية بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية لمساعدة متخذي القرار أو المسئولين في أي مؤسسة امنية بالتحديد في عملية التخطيط الأمني واتخاذ القرارات المناسبة لتطوير المنظومة الأمنية للحد من ارتكاب الجريمة بشتى أنواعها. كما أن هذه الدراسة تم إعداده لغير المتخصصين في مجال علم الإحصاء وكان الهدف من الاعداد توضيح دور الإحصاء في تطوير المنظومة الأمنية بالإضافة إلي رسم صورة عامة لأي

ضابط (عسكري) غير متخصص في علم الإحصاء عن مبادئ استخدام بعض الأساليب الإحصائية.

– مشكلة الدراسة:

على الرغم من خطورة المخدرات على الأفراد وآثارها السلبية على الفرد والدولة، وانتشار حملات التوعية والرسائل التوعوية حول مخاطر المخدرات على الشباب والذي ساعد الإعلام الإلكتروني من خلال منصاته المختلفة في نشره في نطاق واسع، فأصبحت تلك النشرات التوعوية متاحة أمام الجميع، ووجود التشريعات والقوانين الرادعة لتهريب المخدرات والاتجّار بها التي تصل إلى الإعدام في بعض أحكامها إلاّ أنّ مشكلة الاتجار وتعاطي المخدرات لا زالت منتشرة بين الشباب، وهذا ما تشير إليه البيانات الرسمية حول انتشار المخدرات كما هو موضح في البيانات الرسمية للإحصائيات. وعلى الرغم من الإجراءات الوقائية والعلاجية والرسائل الإعلامية وانتشار المعرفة ما بين الأفراد إلاّ أنّ مشكلة المخدرات لا زالت قائمة، مما دفعنا للبحث نحو دراسة وتقييم الجهود المبذولة ودراستها بشكل شمولي ودقيق وصولاً للتعرف على جوانب القصور والخلل لتجاوزها.

–أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة كون المخدرات تستهدف فئة من أهم فئات المجتمع وهي فئة الشباب التي تعتمد عليهم الدول في التقدم والتنمية. وعلى الرغم من الخطط والبرامج وإقرار التشريعات والقوانين التي وضعتها الدول لمواجهة خطر تلك الآفة إلى أنّ المخدرات لا زالت خطراً يستهدف الشباب ومستقبلهم. كما أن المستجدات التي مرّت على نمط الحياة من وسائل تكنولوجية ساعدت في تسويق تلك السموم وانتشارها وسهولة الحصول عليها.

- **هدف الدراسة:**

وتهدف تلك الدراسة التعرف على علاقة معدل النمو السكاني بالكويت مع معدل جرائم المخدرات بالإضافة الى التحليل الوصفي لبيانات جرائم المخدرات في دولة الكويت حسب النوع والجنسية.

- **أسئلة الدراسة:**

أ.ماهي علاقة المتغيرات السكانية والاحصائيات الخاصة بجرائم المخدرات في دولة الكويت بارتفاع تلك الجريمة؟

ب.ما هي علاقة جنسية مرتكبي جرائم المخدرات بارتفاع معدل جرائم المخدرات.

ج.ما هي توقعات تغير جرائم المخدرات خلال السنوات (2019-2021).

- **نطاق الدراسة:**

تعتمد الدراسة على بيانات وزارة الداخلية خلال الفترة من 2011-2018 (مع عدم توفر بيانات 2014).

- **منهجية الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على التحليل الكمي للبيانات المستخدمة حيث كان الهدف هو تحليل الجزئيات المتعلقة بالدراسة بدقة عن طريق الاحصائيات والبيانات المتوفرة والمرتبطة بجرائم المخدرات، والوصول الى الخلاصة واهم اسباب ارتفاع تلك الجريمة واستخراج انسب الحلول لتلك المشكلة.

1.أسباب مشكلة المخدرات في دولة الكويت:

المخدرات هي مشكلة متعددة الأبعاد نتيجة خلل يصيب نظم المجتمع الاجتماعية والاقتصادية؛ فالتاجر يرغب في تحقيق الثراء السريع، أما المدمن والمتعاطي فهو يريد الهروب من الواقع إلى عالم آخر، وحتى نستطيع التعامل مع مشكلة العرض والطلب، لا بد من كشف الأسباب التي تقف خلف توجّه الأفراد للتعاطي بما أنّ تجّار تلك السموم قد تقلّ أعدادهم ولكن لن يتوقف ما دام هناك ضعف اخلاقي

لا يمكن السيطرة عليه، و للمخدرات أسباب كثيرة تساعد على انتشارها بين أفراد المجتمع ومنها:

أ.التربية الأسرية الخاطئة وضعف الروابط الأسرية، وضعف الاشراف على الأبناء هو السبب الأول في انحراف الشباب وظهور السلوكيات السلبية لديهم، فإذا كانت التربية مبنية على أسس ومبادئ سليمة إيجابية فإنها تجنّب الأبناء الوقوع في المشاكل السلوكية والاضطرابات السلبية.

ب.الفراغ عند الشباب وعدم الاهتمام بتنظيمه وإدارته بشكل إيجابي، فالوقت إن لم يتم استثماره ايجابياً كان سبباً للوقوع في تجارب سلبية من قبل الشباب.

ج.رفاق السوء والأصدقاء المنحرفين لهم تأثير كبير على انحراف الشباب وتفكيرهم.

د.وسائل الإعلام من الممكن أن تكون عامل من عوامل الانحراف ابتداء من أفلام الكارتون والمسلسلات والأفلام وغيرها من البرامج التي تسوّق للمخدرات وتعلّم الشباب استخدامها وتنشر أحياناً بعض المعتقدات الخاطئة بين الشباب عن المخدرات، وتصوريها لهم بأنّها تؤدي إلى زيادة القدرة البدنية لفترات أطول، وتساعدهم على نسيان الهموم والتغلب على الاكتئاب. خصوصاً مع ظهور بعض الألعاب الاكترونية عبر القنوات المختلفة التي تدعو بشكل غير مباشر لبعض تلك الأنماط السلوكية السلبية، و بهذا يستغل تجّار المخدرات والمؤثرات العقلية لتسويق بضاعتهم.

هـ.وجود العمالة الأجنبية بأعداد متزايدة داخل دولة الكويت والتي جلبت معها عادات وأنماط سلوكية وثقافية دخيلة على المجتمع الكويتي.

و.سهولة الوصول لبعض أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية، خاصة أنّ بعضها مسجّل كعلاجات وأدوية.

ز.الفضول عند المراهقين يعد من أهم الأسباب للتعاطي للتعبير عن استقلاليتهم، حيث أن الاقبال على التجربة الأولى قد يكون بوابة للتعاطي والإدمان لاحقاً.

ح.الضغوطات المعيشية وضغوطات العمل و الدراسة.

ط.الموقع الجغرافي حيث أن وقوع الخليج العربي في منطقة وسطى ما بين بلدان شرق آسيا، وغربها قد جعل منطقة الخليج معبراً رئيسياً للتهريب، ومع تدفق كميات المخدرات إلى هذه الدول تم تهريب كثير منها إلى داخل الدول الخليجية.

ي.الوسائل التكنولوجية الحديثة في التواصل كان لها تأثير كبير خصوصاً مع قدرتها الواسعة على الانتشار والوصول لأكبر شريحة من البشر مع صعوبة إمكانية مراقبتها قد أعطت التجّار والمدمنين فرص أكبر لنشر تجارتهم والتسويق والاتجّار عبر تلك الوسائل الحديثة في التواصل، بالإضافة لتعليم الشباب طرق صنع المخدرات وطرق الحصول عليها وهذا يمثّل تحدياً كبيراً أمام الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات.

ولأهمية مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة في مشكلة المخدرات سوف نشير الى ذلك بتفصيل أكبر في ذلك المجال من باب الاهمية و وضع الخطط المناسبة للتعامل مع الموضوع بفاعلية اكبر.

2. مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقاتها في انتشار ظاهرة المخدرات:

قديماً كانت وسائل الحصول على المخدرات وقنواتها محصورة في الجهد البشري لذا كانت تحت سيطرة الأجهزة الأمنية والجمركية في الدولة، إلّا أنّ وسائل التواصل الحديثة وما نتج عن التطور الكبير في تكنولوجيا التواصل بين البشر أعطى لتجّار المخدرات والمتعاطين فرص أكبر للبحث عن المخدرات والحصول عليها بعيداً عن المتابعة الأمنية، وذلك كان سبباً لمزيد من الجهود ومضاعفة العمل من قبل الأجهزة الأمنية في متابعة مثل تلك المواقع الإلكترونية والحسابات الإلكترونية التي تروّج للمخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحتها من خلال الجهات المسئولة عن الجرائم الإلكترونية.

ويمكن الإشارة إلى علاقة مواقع التواصل الاجتماعي بمشكلة المخدرات، من خلال النقاط التالية:

أ.تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي البيئة المناسبة لتحقيق الأرباح السريعة دون خوف من الأجهزة الأمنية لقدرتها على التخفّي باستخدام لغة خاصة ورموز لا يعرفها إلّا من هم في مجال المخدرات، وتتغير من وقت لآخر حتى يصعب اكتشافها.

ب.سهولة الترويج لها من خلال هذه الوسائل التي أصبحت في يد الجميع لمختلف الأعمار مّما يسهّل الوصول إلى الفئات المستهدفة حيث يتم تسويقها على أنّها منشطات تعطي طاقة وتساعد الطلاب على الدراسة والعمل والانجاز و تتيح للرياضيين بذل مجهود أكبر، فتلك التأثيرات تقود الفرد للإدمان وتجعله تحت سيطرة تجار المخدرات. حيث أنّ توفّر الهواتف الذكية مع مختلف الشرائح العمرية وخصوصاً الأطفال والمراهقين كان سبباً في انتشار المفاهيم والأفكار التي يختلقها من يروج للمخدرات، لعدم قدرة بعض المراهقين على التعامل معها بايجابية لنقص الوعي.

ج.ارتفاع أعداد الأفراد الذين يمتلكون حسابات في عالم التواصل الاجتماعي، وصعوبة متابعتها والسيطرة عليها، بالإضافة لتعلّق المراهقين الشديد بها مما أوجد بيئة خصبة للجرائم المتعلقة بالأخلاق والآداب العامة والاتجار بالمواد المخدرة على شبكات التواصل الاجتماعي. كما أن الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي نتج عنه خلل في المنظومة القيمية والأخلاقية التي استغلها ضعاف النفوس للدخول في عقول الشباب وتشويهها.

د.مع اتساع نطاق الجرائم عبر الدول، وتحوّلها للجرائم المنظمة بدلاً من الفردية، قامت بعض الجماعات الإجرامية بتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي للترويج للأنواع المستحدثة من المخدرات والمؤثرات العقلية وكيفية صناعاتها، وتزويد الشباب بامكانية الحصول عليها.

هـ.مع زيادة القدرة على استخدام وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة ووجودها بصفة دائمة بيد الناس كان سبباً في زيادة القدرة على الدخول إلى مواقع عالمية مثل (Dark Web) وغيرها من المواقع التي تتيح للفرد تعلّم تصنيع المخدرات وكيفية تعاطيها والحصول عليها.

3.آثار مشكلة المخدرات على الفرد والمجتمع:

إنّ الآثار السلبية للمخدرات غير مجهولة لكل مطّلع فهي مدمرة للصحة الجسدية والعقلية والنفسية، مدمرة للفرد والأسرة والروابط الأسرية، وتتسبب في ظهور جيل محطّم نفسياً واجتماعياً، والأباء المدمنين على المخدرات لا يكونوا قادرين على تربية الأبناء تربية سليمة. حيث ينتج عنها خلل في جميع أركان الدولة على جميع المستويات و خطر كبير ينبغي التصدّي له، بالإضافة الى المشاكل الاقتصادية من تراكم الديون على الفرد وارتفاع الانفاق الحكومي على العلاج، كما أنّ تعاطي المخدرات قد يكون سبباً في انتشار جرائم أخرى عندما يظهر لدى المتعاطي سلوك عدواني تجاه الآخرين.

و في ما يلي سوف نتعرّض للإحصاءات والأرقام المعبّرة عن تلك المشكلة سواءاً من حيث المتعاطين والمدمنين أو القضايا والقوانين والتشريعات أو المضبوطات من حيث أنواعها وأحجامها، والتحديات التي تواجه عمل تلك المؤسسات. وفي ما يلي مجموعة من التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية في تعاملها مع مشكلة المخدرات والحد منها، ومنها:

أ. انتشار بعض المفاهيم الخاطئة حول الأثر الايجابي (المزيّف) لتلك المؤثرات العقلية (مثل زيادة الانتباه والقوة والسعادة) مما يزيد العبء على القسم النفسي والتربوي في نشر التوعية والمعلومة الصحيحة بشكل مستمر.

ب.انخفاض أعداد الاخصائيين النفسيين، وزيادة عدد الطلبة في المدارس وصعوبة الإلمام بكل الطلبة ومشاكلهم، وعمل خطوات استباقية لبعض الحالات.

ج.ارتفاع معدّل المشكلات والحالات السلوكية التي تتعامل معها إدارة الخدمات النفسية والاجتماعية في المدارس، حيث يشير الجدول رقم (1) إلى اجمالي الحالات السلوكية التي يتعامل معها الاخصائيين النفسيين في المدارس للأعوام من (2015–2016) وحتى العام الدراسي (2018–2019)، بالإضافة لحالات تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

جدول(1): اجمالي الحالات السلوكية وحالات تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية التي تم التعامل معها 2015–2019

الأعوام	عدد الطلبة	اجمالي الحالات (جميع أنواع المشكلات)	عدد الحالات (تعاطي المخدرات والمؤثرالت العقلية)	
			ذكور	اناث
2015/ 2016	337600	33802 **(10.1%)**	4	6
2016 / 2017	338192	35311 **(10.4%)**	–	1
2017 / 2018	347317	35393 **(10.2%)**	2	1
2018 / 2019	355072	36529 **(10.3%)**	–	5

4.دور وزارة الداخلية في مكافحة جريمة المخدرات:

تشكّل وزارة الداخلية الحلقة الأقوى و المعنية بمواجهة قضية المخدرات في دولة الكويت ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، إذ تقوم الإدارة بمكافحة كافة الجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية المنتشرة في المجتمع بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية المحلية والدولية بشتى الطرق للكشف عن هذه الجرائم والحد من انتشارها والوقاية منها من خلال التوعية من هذه الآفة، فمن ضمن الجهود التي تبذلها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ. وضع رقم طوارئ خاص لتلقي البلاغات حول المخدرات والتعامل معها بسرية تامة، حيث من أولويات الإدارة هي حماية الشباب من هذه الآفة والتصدي لها بجميع الطرق.

ب. تقوم الإدارة بالتعاون مع جميع مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية من خلال استراتيجية عمل موحدة لمواجهة هذه الآفة من خلال قيامها بحملات وفعاليات توعوية ونشر للمنشورات التوعوية لتكون متاحة لجميع أفراد المجتمع وقيامها بمشاريع مشتركة.

ومن المشاريع التي قامت بها وزارة الداخلية **(المشروع الوطني لسياسة وإدارة الوقاية من تعاطي المخدرات)** الذي نفّذ بالتعاون بين وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إذ يهدف المشروع لوضع برنامج وطني لسياسة وإدارة الوقاية من تعاطي المخدرات وتكييفة مع المشاكل والاحتياجات المحلية.

ج. تأهيل وتدريب الكوادر البشرية للتعامل مع مشكلة المخدرات، وتدريبهم على آليات التعرّف على المتعاطي والمدمن، وكشف التجّار والتصدّي لهم.

د. متابعة التجارب الدولية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والاستفادة منها بما يخدم إعداد خطط وبرامج حديثة ومتطورة للحد من المخدرات وانتشارها في دولة الكويت.

هـ. السعي للتنسيق مع الإدارة العامة للجمارك وشركات الشحن البحري والجوي في الكشف عن المهربين وإحالتهم للنيابة.

5.أهم التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في دولة الكويت:

و فيما يلي نوضح اهم التحديات التي قد تواجه الاجهزة الامنية المعنية لمكافحة افة المخدرات في دولة الكويت:

أ. وقوع بعض الأخطاء الإدارية أثناء مرحلة الضبط من قبل الأجهزة الأمنية، والتي قد يستغلها ضعاف النفوس ليصنع منها ثغرات قانونية تتيح لبعض التجّار والمتعاطين الإفلات من العقوبة والملاحقة الأمنية.

حيث أنّ هناك بعض الثغرات قد تؤدي إلى براءة المتهمين، وهي التي يقوم المتهمون بالدفع ببطلانها، من خلال المحاميون وتتمثل في الآتي:

1) الخطأ في إجراء الإستيقاف وعدم الحصول على إذن من النيابة.
2) ثغرات أثناء إجراء تفتيش البيوت والسيارات أو الأشخاص.
3) خلل في طريقة إجراء إلقاء القبض على المتهمين.
4) أخطاء في جمع التحريات التي يسوقها رجل الأمن مثل نوع المضبوط وشكله وكميته وحجمه، ...الخ.
5) أخطاء قانونية تعتري التسلسل في الحصول على الأذن بالتفتيش.

ب. التجديد المستمر في أساليب التهريب والتعاطي والأنواع المستحدثة من المخدرات خصوصاً المؤثرات العقلية التي يمكن استخدامها كعلاجات وأدوية في نفس الوقت.

ومن أهم التحديات التي تواجه السجون والمراكز الإصلاحية، حيث أنّ هناك حملات دائمة داخل السجن لضبط ومكافحة المخدرات وتهريبها داخل السجن، ومن التحديات التي تواجه إدارة السجون والمراكز الإصلاحية ما يلي:

أ. هناك عدد كبير من المواد المخدرّة يتم تداولها داخل السجن، حيث تعاملت إدارة السجن مع (822) ضبطية من المواد المخدرة في عام (2018)[2].

(أعداد الضبطيات لا تدخل ضمن احصائيات ضبطيات إدارة مكافحة المخدرات، فهي تسجّل وتحوّل مباشرة إلى النيابة للحكم فيها، ويطبق عليها العقوبات وفق المادة (102) من قانون تنظيم السجون 62/26 حيث يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على (400) دينار، كل شخص أدخل للسجن أي ممنوعات خلاف القوانين سجن ما يزيد على عام

[2] تحقيق صحيفة القبس الكويتية حول المخدرات في السجون، 24 أغسطس 2019.

وغرامة لا تقل عن (75) ديناراً العزل والحرمان من الزيارات والحرمان من المشتريات.

6.التحليل الإحصائي للبيانات:

فيما يلي نوضح الجانب الاحصائي والتحليلي للبيانات المتعلقة بظاهرة المخدرات من حيث النوع و الجنسية و قياس معامل الارتباط:

6.1 مدى ارتباط انتشار المخدرات بأعداد السكان بصفة عامة:

إن مؤشر معدل الارتباط العام لأعداد السكان الكويت (مواطنين و غير مواطنين) خلال الفترة من 2008 إلى 2018، يشير إلى أن هناك ارتباط طردي متوسط (0.56) بين عدد السكان الإجمالي بالكويت وانتشار المخدرات بها، كما يتضح من جدول (2).

جدول (2): معدل الارتباط بين عدد السكان الإجمالي بالكويت وانتشار المخدرات خلال الفترة من 2008 وحتى 2018

الفتره من 2008 وحتي 2018		
جرائم المخدرات	*السكان*	–
–	1	السكان
1	0.56	جرائم المخدرات

ولكن دراسة نفس المؤشر خلال السنوات من 2012 إلى 2018 يشير إلى أن معدل الارتباط سلبياً كما يتضح من جدول (3).

جدول(3): معدل الارتباط بين عدد السكان الإجمالي بالكويت وانتشار المخدرات خلال الفترة من 2012 وحتى 2018

الفتره من 2012 وحتي 2018		
جرائم المخدرات	السكان	
	1	السكان
1	−0.428260804	جرائم المخدرات

حيث نستنتج ان مجهود الجهاز الامني متمثل بوزارة الداخلية قد بذل المجهود المطلوب خلال تلك الفترة مما ادى الى ظهور المؤشر السلبي لمعدل الارتباط كما هو موضح بالجدول السابق.

6.2 علاقة انتشار المخدرات بزيادة عدد السكان حسب الجنسيات، مرتبة طبقاً لمعامل الارتباط:

وفيما يلي يوضح جدول (4) مدى الارتباط بين عدد السكان وانتشار جرائم المخدرات حسب الجنسية في دولة الكويت مع التحليل لنتائج الجدول لكل جنسيه على حده:

جدول (4): مدى الارتباط بين عدد السكان وانتشار جرائم المخدرات موزعا حسب الجنسية

جرائم المخدرات	السكان	
	1	السكان
1	−0.428260804	جرائم المخدرات
0.989005463	−0.435489466	كويتي
0.828466375	−0.596194384	سعودي
0.251131412	−0.833705626	عراقي
0.950469853	−0.347227819	مصري
0.969736306	−0.599941718	اردني
0.990697533	−0.285734165	سوري
0.59176335	−0.587248254	لبناني
0.98271953	−0.243550492	مقيم بصورة غير قانونية
0.740237868	0.06908425	عربية أخرى

	السكان	جرائم المخدرات
إيراني	-0.566911894	0.833251994
هندي	0.59552873	-0.022604528
باكستاني	-0.731949608	0.491234188
سيلاني	0.39030238	0.219720871
فلبيني	-0.602837315	0.499325374
بنغالي	-0.433510016	0.826050231
أجنبية أخرى	0.599889633	0.049343612

- **الجنسية السورية:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين السوريين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.990)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين السوريين زادت معدلات انتشار المخدرات.
- **الجنسية الكويتية:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المواطنين الكويتيين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.989)، أي أنه كلما زادت أعداد الكويتيين زادت معدلات انتشار المخدرات.
- **المقيمين بصورة غير قانونية:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين بصورة غير قانونية بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.982)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين بصورة غير قانونية زادت معدلات انتشار المخدرات.
- **الجنسية الاردنية:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين الأردنيين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.969)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين الأردنيين زادت معدلات انتشار المخدرات.
- **الجنسية المصرية:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين المصريين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.950)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين المصريين زادت معدلات انتشار المخدرات.

-**الجنسية الايرانية:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين الإيرانيين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.990)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين الإيرانيين زادت معدلات انتشار المخدرات.

-**الجنسية السعودية:**

تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين السعوديين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية (0.828)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين السعوديين زادت معدلات انتشار المخدرات.

-**الجنسية البنغالية:**

تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين البنغاليين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية (0.826)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين البنغاليين زادت معدلات انتشار المخدرات.

-**الجنسية اللبنانية:**

تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين البنغاليين بانتشار المخدرات علاقة طردية أعلى من المتوسطة لحد ما (0.591)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين البنغاليين زادت معدلات انتشار المخدرات، ولكن بنسبة متوسطة.

-**الجنسية الفلبينية:**

تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين الفلبينيين بانتشار المخدرات علاقة طردية متوسطة (0.499)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين الفلبينيين زادت معدلات انتشار المخدرات، ولكن بنسبة متوسطة.

-**الجنسية الباكستانية:**

تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين الباكستانيين بانتشار المخدرات علاقة طردية متوسطة (0.491)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين الباكستانيين زادت معدلات انتشار المخدرات، ولكن بنسبة متوسطة.

-**الجنسية العراقية:**

تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين العراقيين بانتشار المخدرات علاقة طردية ضعيفة (0.251)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين الباكستانيين زادت معدلات انتشار المخدرات، ولكن بنسبة ضعيفة.

-**الجنسية السيلانية:**تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين السيلانيين بانتشار المخدرات علاقة طردية ضعيفة لحد ما (0.219)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين السيلانيين زادت معدلات انتشار المخدرات، ولكن بنسبة ضعيفة لحد ما.

-**الجنسية الهندية:**تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين الهنود بانتشار المخدرات علاقة طردية ضعيفة جدا (0.022)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين الهنود زادت معدلات انتشار المخدرات، ولكن بنسبة ضعيفة جدا.

-**جنسيات عربية أخرى:**تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين من الجنسيات العربية الأخرى بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية لحد ما (0.740)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين من الجنسيات العربية الأخرى زادت معدلات انتشار المخدرات.

-**جنسيات أجنبية أخرى:**تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين من الجنسيات الأجنبية الأخرى بانتشار المخدرات علاقة طردية ضعيفة جدا (0.049)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين من الجنسيات الأجنبية الأخرى زادت معدلات انتشار المخدرات، ولكن بنسبة ضعيفة جدا.

6.3 علاقة انتشار المخدرات بزيادة عدد السكان حسب مجموعات الجنسيات، مرتبة طبقا لمعامل الارتباط:

يعتبر معامل الارتباط من اساليب التحليل الاحصائي و يوضح العلاقة بين متغيرين او اكثر وهل هي علاقة ايجابية او سلبية، قوية او ضعيفة. و يوضح جدول (5) مدى الارتباط بين عدد السكان وانتشار جرائم المخدرات موزعاً حسب

الجنسيات بشكل تجميعي حسب الانتماء (كويتي–عرب–اجانب) مع التعليق على بيانات هذا الجدول:

جدول (5): مدى الارتباط بين عدد السكان وانتشار جرائم المخدرات موزعا حسب مجموعات الجنسيات

	السكان	جرائم المخدرات
السكان	1	
جرائم المخدرات	−0.428260804	1
كويتي	−0.435489466	0.989005463
عرب	−0.398989144	0.987009064
أجانب	−0.184280845	0.497420124

- **الجنسية الكويتية:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المواطنين الكويتيين بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.989)، أي أنه كلما زادت أعداد الكويتيين زادت معدلات انتشار المخدرات بنفس النسبة تقريبا.

-**العرب:** تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين من الجنسيات العربية بانتشار المخدرات علاقة طردية قوية جداً (0.987)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين من الجنسيات العربية زادت معدلات انتشار المخدرات بنفس النسبة تقريبا.

-**الأجانب** : تظهر مؤشرات علاقة عدد المقيمين من الجنسيات الأجنبية بانتشار المخدرات علاقة طردية متوسطة (0.497)، أي أنه كلما زادت أعداد المقيمين من الجنسيات الأجنبية زادت معدلات انتشار المخدرات بنسبة متوسطة.

6.4 معدل التغير في جرائم المخدرات حسب النوع خلال السنوات (2011 – 2018):

بناء على البيانات التي توضحها الجداول (6–10) والتي تشير إلى أعداد جرائم المخدرات ومعدل تغيرها بين سنتي 2018/2011 موزعة حسب نوع الجريمة مع التعليق كالتالي:

جدول (6): أعداد جرائم المخدرات ومعدل تغيرها بين عامي 2012/2011 موزعة حسب نوع الجريمة

نوع الجرائم	2011	2012	نسبة التغير %
الاتجار المخدرات	120	191	59.2%
حيازة وتعاطي	790	1111	40.6%
جلب المخدرات	119	169	42.0%
ضد مجهول	54	101	87.0%
المجموع	1083	1572	45.2%
السكان	3632009	3806643	4.8%
المعدل لكل 100.000	30	41	36.7%

جدول (7): أعداد جرائم المخدرات ومعدل تغيرها بين عامي 2013/2012 موزعة حسب نوع الجريمة

نوع الجرائم	2012	2013	نسبة التغير %
الاتجار المخدرات	191	268	40.3%
حيازة وتعاطي	1111	1654	48.9%
جلب المخدرات	169	173	2.4%
ضد مجهول	101	134	32.7%
المجموع	1572	2229	41.8%
السكان	3806643	3891927	2.2%
المعدل لكل 100.000	41	57	39.0%

جدول (8): أعداد جرائم المخدرات ومعدل تغيرها بين عامي 2016/2015 موزعة حسب نوع الجريمة

نوع الجرائم	2015	2016	نسبة التغير %
الاتجار المخدرات	438	374	-14.6%
حيازة وتعاطي	1353	1043	-22.9%
جلب المخدرات	194	177	-8.8%

نوع الجرائم	2015	2016	نسبة التغير %
ضد مجهول	105	63	-40.0%
المجموع	2090	1657	-20.7%
السكان	4183658	4330308	3.5%
المعدل لكل 100.000	50	38	-591.0%

جدول (9): أعداد جرائم المخدرات ومعدل تغيرها بين عامي 2017/2016 موزعة حسب نوع الجريمة

نوع الجرائم	2016	2017	نسبة التغير %
الاتجار المخدرات	374	365	-2.4%
حيازة وتعاطي	1043	891	-14.6%
جلب المخدرات	177	150	-15.3%
ضد مجهول	63	60	-4.8%
المجموع	1657	1466	-11.5%
السكان	4330308	4437590	2.5%
المعدل لكل 100.000	38	33	-13.2%

جدول (10): أعداد جرائم المخدرات ومعدل تغيرها بين عامي 2017/2016 موزعة حسب نوع الجريمة

نوع الجرائم	2017	2018	نسبة التغير%
الاتجار في المخدرات	365	409	12%
حيازة وتعاطي	891	1079	21.1%
جلب المخدرات	150	122	-18.7%
ضد مجهول	60	86	43.3%
المجموع	1466	1696	15.7%
السكان	4437590	4563969	2.8%
المعدل لكل 100.000	33	37	12.1%

-**الاتجار**: ارتفعت جريمة تجارة المخدرات من 120 جريمة سنة 2011 إلى 191 جريمة سنة 2012 بمعدل زيادة بلغ 59.2%.

بينما في سنة 2013 بلغت جريمة تجارة المخدرات 268 جريمة، بمعدل زيادة 40% حيث انخفض معدل الزيادة بمقدار 19.2% عن العام السابق.

أما في سنة 2016 فقد بلغت جرائم المخدرات 374 جريمة بانخفاض بلغ 14.6% عن سنة 2015 حيث بلغت جرائم الاتجار في المخدرات 438 جريمة.

بينما شهدت سنة 2017 انخفاض ضئيل بلغ 2.4% مقارنة بسنة ،2016 وعلى عكس معدلات الانخفاض التي شهدتها جريمة الاتجار بالمخدرات خلال السنوات من عام 2016 حتى عام 2017، حيث بلغت عدد جرائم الاتجار بالمخدرات 409 جريمة بينما كانت في سنة 2017، 365 جريمة، بمعدل زيادة بلغ 12.1% عنه في سنة 2017.

أما عن معدل التغير الكلي خلال السنوات من 2011 والتي بلغت بها عدد جرائم الاتجار بالمخدرات 120 جريمة إلى سنة 2018 والتي بلغت بها عدد جرائم الاتجار 409 جريمة، فقد بلغ 204% أي أن جرائم الاتجار بالمخدرات تضاعفت ثلاث مرات خلال تسع سنوات محل الدراسة (2011-2018).

-**الحيازة والتعاطي:** ارتفعت جريمة حيازة وتعاطي المخدرات من 790 جريمة سنة 2011 إلى 1111 جريمة في سنة2012 بمعدل زيادة بلغ 40.6%.

بينما في سنة 2013 بلغت جرائم حيازة وتعاطي المخدرات 1654 جريمة بمعدل زيادة 48.9%.

أما في سنة 2016 فقد بلغت جرائم حيازة وتعاطي المخدرات 1043 جريمة بتراجع بلغ 22.9% عن سنة 2015، حيث بلغ عدد جرائم الحيازة والتعاطي 1303 جريمة.

لقد استمر انخفاض معدل جريمة حيازة وتعاطي المخدرات أيضا في سنة 2017، حيث بلغت 891 جريمة مقارنة بسنة 2016 جريمة والتي بلغت فيها عدد جرائم الحيازة والتعاطي 1043 جريمة بانخفاض بلغ 14.6%.

بينما زاد انخفاض معدل جريمة حيازة وتعاطي المخدرات في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 21.1%، حيث بلغ عدد جرائم التعاطي وحيازة المخدرات سنة 2017 إلى 1079 جريمة، بينما في عام 2018 بلغت 891 جريمة.

أما عن معدل التغير العام من سنة 2011 والتي بلغت بها عدد جرائم الحيازة والتعاطي 790 جريمة إلى سنة 2018 والتي بلغت بها جرائم الحيازة والتعاطي إلى 1079 جريمة، فإن معدل الزيادة بلغ 36.6%.

-**جلب المخدرات:** بلغت عدد جرائم جلب المخدرات سنة 2011، 119 جريمة بينما في سنة 2012 بلغت 169 بمعدل زيادة 42%.

أما سنة 2013 فقد انخفض المعدل عن سنة 2012 بنسبة 2.4%.

بينما في عام 2016 والذي وصلت فيه أعداد جريمة جلب المخدرات إلى 177 جريمة، فقد انخفض معدل جريمة جلب المخدرات بنسبة 8.8%عن سنة 2015، والذي بلغت فيه أعداد جريمة جلب المخدرات 194 جريمة.

أما في سنة 2017، والذي بلغت فيه اعداد جريمة جلب المخدرات 150 جريمة، فقد زاد معدل انخفاض جريمة جلب المخدرات إلى 15.3% عن سنة 2016 والذي بلغت فيه أعداد جريمة جلب المخدرات 177 جريمة.

وفي سنة 2018 استمر معدل انخفاض جريمة جلب المخدرات، حيث بلغ معدل الانخفاض 18.7% مقارنة بسنة 2017.

أما عن معدل الاتجاه العام لجريمة جرائم جلب المخدرات خلال سنوات الدراسة (2011-2018) والتي بلغت فيها أعداد جرائم جلب المخدرات (119-122 جريمة،على الترتيب) فقد بلغ 2.5%.

-جريمة ضد مجهول:

بلغ عدد الجرائم ضد مجهول سنة 2011، عدد 54 جريمة، أما في سنة 2012 فقد ارتفعت إلى 101 جريمة بمعدل زيادة 87%.

أما في سنة 2013 فقد بلغ عدد جرائم المخدرات ضد مجهول 134 جريمة بمعدل زيادة بلغ32.7%.

في حين انخفض معدل جرائم المخدرات ضد مجهول سنة 2016 إلى 63 جريمة بمعدل انخفاض بلغ 40% عن سنة 2015 والتي بلغ بها عدد جرائم المخدرات ضد مجهول 105.

أما في سنة 2017 فقد بلغت عدد جرائم المخدرات ضد مجهول 60 جريمة بمعدل انخفاض بلغ 4.8%عن سنة 2016 والذي بلغت فيه عدد جرائم المخدرات ضد مجهول 63.

في حين قفز معدل الزيادة في جرائم المخدرات ضد مجهول سنة 2018 إلى 43.3%، حيث بلغت عدد الجرائم 86 جريمة مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت بها عدد الجرائم 86 جريمة.

أما عن المعدل العام لعدد جرائم المخدرات ضد مجهول من سنة 2011 والذي بلغت فيه عدد الجرائم 54 من عام 2011 إلى عام 2018، والذي بلغت فيه عدد الجرائم 86 جريمة، فقد بلغ معدل الزيادة 59.3%.

6.5 معدل التغيير الكلي لجرائم المخدرات عبر سنوات الدراسة (2011 – 2018): بناء على البيانات التي توضحها الرسومات البيانية (1-5) والتي تشير إلى أعداد جرائم المخدرات ومعدل تغيرها بين سنتي 2018/2011 موزعة حسب نوع الجريمة:

في عام 2011 بلغ عدد جرائم المخدرات 1083، جريمة بينما ارتفع إلى 1572 جريمة في سنة 2012 بمعدل زيادة بلغ 45.2%.

شهدت سنة 2013، والذي بلغ فيها عدد جرائم المخدرات 2229 جريمة، انخفاضا في معدل الزيادة عن سنة 2012 مقداره 41.8%.

أما سنة 2016، والذي بلغت فيه عدد جرائم المخدرات 1657 مقارنة بسنة 2015 والذي بلغت فيه عدد جرائم المخدرات 2090 فقد كان معدل الانخفاض 20.7%.

وفي عام 2017 الذي بلغ فيه عدد جرائم المخدرات 1466 جريمة، فقد عاود معدل التغيير إلى الانخفاض ولكن بنسبة اقل بلغت 11.5%.

أما في سنة 2018 والذي بلغ فيه عدد جرائم المخدرات 1696 جريمة، فقد شهد ارتفاع مرة أخرى في جرائم المخدرات بمعدل 15.7% مقارنة بسنة 2017.

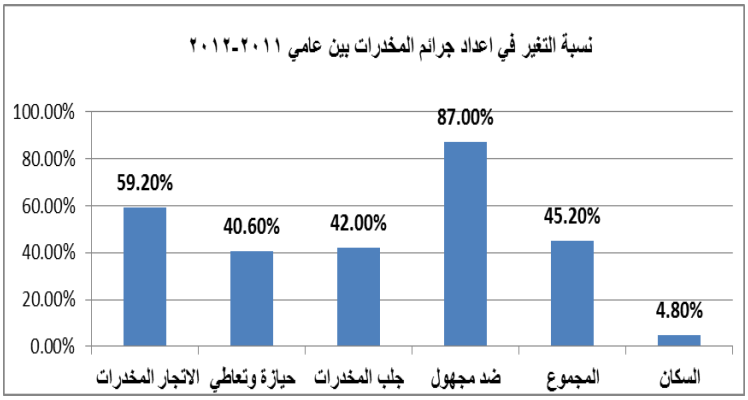

رسم رقم(1): نسبة التغير فى اعداد جرائم المخدرات لعامى 2011– 2012

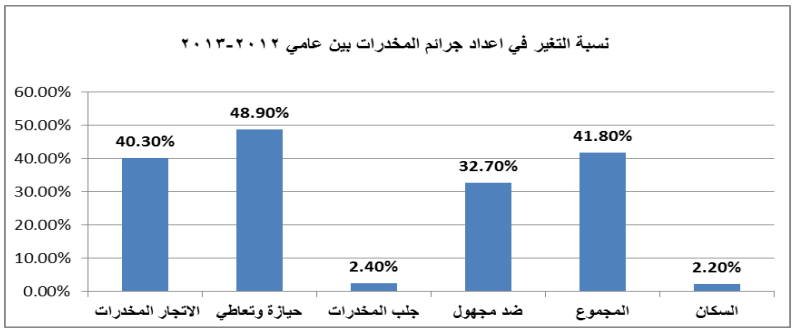

رسم رقم (2) : نسبة التغير فى اعداد جرائم المخدرات لعامى 2012 –2013

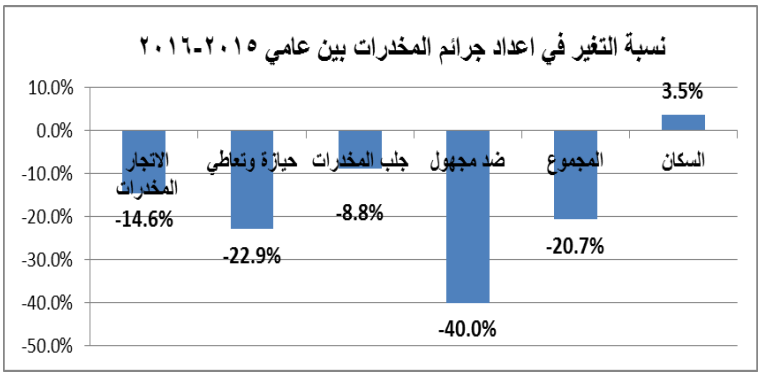

رسم رقم (3) : نسبة التغير فى اعداد جرائم المخدرات لعامى 2015 -2016

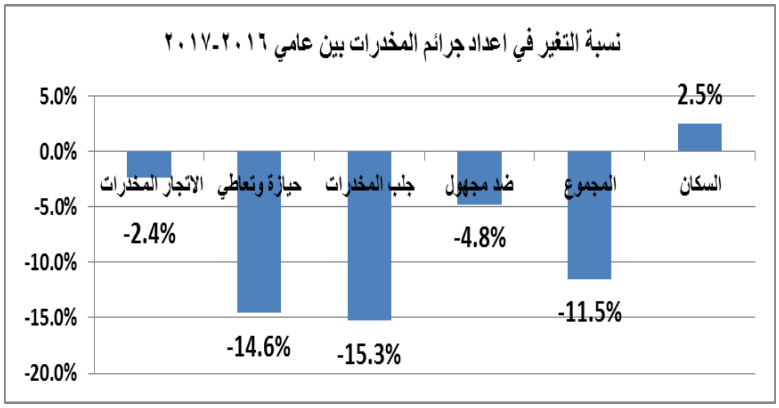

رسم رقم (4): نسبة التغير فى اعداد جرائم المخدرات لعامى 2016-2017

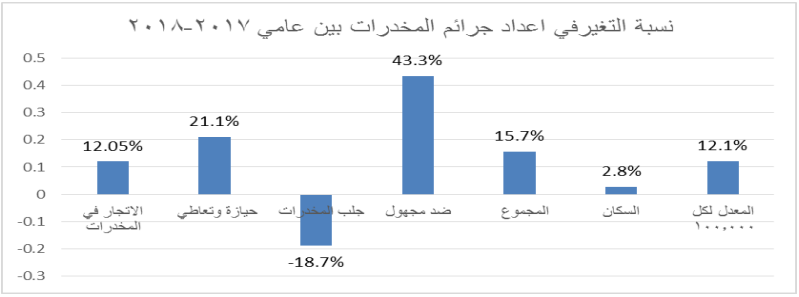

رسم رقم (5): نسبة التغير فى اعداد جرائم المخدرات لعامى 2017 -2018

6.6 معدل جرائم المخدرات لعدد السكان (لكل 100,000 نسمة):

وتعليقاً على الرسومات البيانية السابقة بما يخص عدد السكان و معدل جرائم المخدرات كأجمالي نجد ان رغم زيادة عدد سكان الكويت المطرد، إلا أن معدل زيادة المخدرات يفوق عدد زيادة السكان ففي سنة 2012 بلغ معدل زيادة السكان مقارنة بسنة 2011، 4.8%، في حين بلغ معدل زيادة جرائم المخدرات عن نفس الفترة 45.2% أي أن معدل زيادة جرائم المخدرات بالنسبة لمعدل زيادة السكان بلغ 9 اضعاف تقريباً (بعد قسمة 45.2 على 4.8).

بينما في سنة 2013 بلغ معدل زيادة السكان مقارنة بسنة 2012، 2.2% في حين بلغ معدل زيادة جرائم المخدرات عن نفس الفترة 41.8%، أي أن معدل زيادة جرائم المخدرات بالنسبة لعدد السكان بلغ 19 اضعاف.

أما بالنسبة لسنة 2016 بلغ معدل زيادة السكان مقارنة بسنة 2012، 3.5% في حين بلغ معدل انخفاض جرائم المخدرات عن نفس الفترة 20.7%، أي أن معدل انخفاض جرائم المخدرات بالنسبة لعدد السكان بلغ –6 اضعاف تقريباً.

كما واصل معدل التغير في جرائم المخدرات بالنسبة لعدد السكان في الانخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث بلغ 5 اضعاف تقريباً.

ولكن عاود الارتفاع مرة أخرى في سنة 2018، حيث بلغ معدل التغير في السكان مقارنة 2017، 2.8%، في حين بغ معدل التغير في جرائم المخدرات عن نفس الفترة 15.7%، وبذلك يكون التغير في جرائم المخدرات مقارنة بمعدل التغيير في عدد السكان 5.5%.

أما عن الاتجاه العام لمعدل تغير جرائم المخدرات خلال الفترة من سنة (2011–2018) والذي بلغ 56.6%، بالنسبة لمعدل التغير في عدد السكان والبالغ 25.7%، فقد بلغ ضعفين تقريباً.

6.7 معدل توزيع جرائم المخدرات حسب الجنسيات خلال السنوات (2012-2018):

تشير متوسطات معدلات جرائم المخدرات حسب الجنسيات خلال السنوات (2012-2018) كما يبين جدول (11) إلى تصدر المواطنين بمعدل 49%، يليهم المقيمين بصفة غير قانونية، والجنسية المصرية بمعدل 13% كما يمثل المقيمين العرب النسبة الأعلى 36% من عدد الجرائم مقارنة بالأجانب 15%. ويجب التنويه هنا إلى الفجوة بين المواطنين (49%) ومن يليهم في الترتيب من المقيمين بصفة غير قانونية، والجنسية المصرية بمعدل (13%).

جدول (11) متوسط عدد جرائم المخدرات موزعة حسب الجنسيات خلال السنوات (2012-2018)

كويتي	49%
سعودي	5%
عراقي	1%
مصري	13%
اردني	1%
سوري	2%
لبناني	1%
مقيم بصورة غير قانونية	13%
عربية أخرى	1%
إيراني	1%
هندي	5%
باكستاني	1%
سيلاني	2%
فلبيني	1%
بنغالي	3%
أجنبية أخرى	2%

جدول (12) متوسط عدد جرائم المخدرات موزعة حسب المواطنين والجنسيات العربية والجنسيات الأجنبية خلال السنوات (2012–2018

6.8 توقعات عدد الجرائم خلال السنوات (2019 – 2021):

كويتي	**%49**
جنسيات عربية	**%36**
جنسيات غير عربية	**%15**

بناء على معدل التغير في جرائم المخدرات يمكن توقع عدد الجرائم خلال السنوات الثلاث التالية بإستخدام نماذج التوقع الخاصة بالسلاسل الزمنية الكلاسيكية، كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (13) توقع جرائم المخدرات (2019–2021)

السنوات	عدد الجرائم
2019 (لم تصدر وزارة الداخلية إحصائية عن عام 2019 حتى تاريخه)	1210
2020	1305
2021	1399

الخلاصة:

تشير الدراسات التحليلية التي تضمنتها الدراسة إلى ارتباطها الوثيق بالعدد الإجمالي للسكان بالكويت (موطنين و غير مواطنين)، وإن كان معدل جرائم المخدرات يرتفع بزيادة معدل نمو المواطنين أكثر منه في حالة زيادة معدل غير المواطنين بصفة عامة عبر الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة (2018/2011) ومقارنة بمعدل الانتشار العالمي للمخدرات، وكذلك المعدلات الإقليمية، فانه لابد من مضاعفة الجهود ومواكبة التطور الحاصل في عامل تجارة وتعاطي المخدرات والعمل على احتواء من هم يعانون من هذا الخطر من خلال انشاء برامج متخصصة لمتابعة التائبين بالإضافة الى التنسيق مع الجهات المعنية. كما يشير معدل الاتجاه العام إلى الجهود الملموسة التي تبذلها وزارة الداخلية في الحد من انتشار هذا الوباء قدر المستطاع.

التوصيات:

من اهم التوصيات التي لابد الاخذ بها والبعيدة عن التوصيات التقليدية والاخذ بالتجارب الدولية السابقة والناجحة في هذا المجال فمن المهم تشكيل لجنة عليا لإعداد خطة استراتيجية لمكافحة المخدرات و جميع اسباب الوصول الى الادمان من ممثلين الجهات المعنية مثل وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة الشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، وزارة التربية، وزارة الصحة، و جمعيات النفع العام ذات العلاقة لإنشاء مركز علاج الحالات المرضية النفسية والتي تؤدي الى الادمان ومن اساسيات اعداد المركز:

1-التعريف بالمشروع:

يكون هذا المركز بمثابة أحد المراكز الفعالة في التعامل مع مشكلات الإدمان والتعاطي بالإضافة إلي الحالات النفسية الشاذة بصورة مباشرة تحت إشراف وزارة الصحة وذلك بحكم كون الحالات المتعاطية أو التي تقبل على التعاطي، والحالات النفسية الشاذة، فهو مركز يتم من خلاله استقبال من يرغب في العلاج، والإقامة لفترة محددة داخل هذا المركز لحين وصول الحالة المرضية الي مرحلة التعافي. فهي مؤسسة اجتماعية نفسية طبية ترعى شئون بعض الحالات بهدف تقديم العلاج لهم قبل ان تتفاقم الحالة.

2-**أهداف المشروع:**

- الإسهام في تقديم علاج للحالات المرضية الخاصة بالإدمان والشذوذ.
- الإسهام في علاج بعض الفئات والتي تظن انها مهمشة داخل المجتمع.
- رعاية و حماية المريض من المفسدين خارج البرنامج أو داخل مكان العلاج.

3- أنشطة البرنامج:

- علاج المدمنين خلال فترة زمنية طويلة داخل المركز برسوم او دعم حكومي.

- تقديم علاجات خاصة للسلوك الشاذ من الجنسين.
- توفير فرص عمل مناسبة بعد العلاج والشفاء وان يكونوا مساهمين في المجتمع.
- تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية استناداً على العنصر الوطني من المستشارين في هذا المجال.

4-آليات تنفيذ البرنامج:

- تخصيص و تحديد مكان مناسب للمركز و مراعاة وضع المركز واهميته.
- الاتفاق مع الجهات ذات الصلة للمساهمة في المشروع تحت اشراف جهة عليا مسؤولة عن تنفيذ المشروع.
- الاستعانة بالخبرات النفسية والاجتماعية والطبية المتخصصة.
- الإعلان عن المشروع وتقديم طلبات الالتحاق.

5-الفئات المستفيدة البرنامج:

جميع الفئات العمرية ويتم توزيعها حسب الحالات والاماكن المخصصة لها للعلاج.

6-الجهات التي من الممكن أن تشارك في المشروع/البرنامج:

- وزارة الصحة.
- وزارة التربية.
- وزارة الدولة لشئون الشباب.
- وزارة الإعلام.
- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

7-النتائج المتوقعة من المشروع/البرنامج:

- توفير فرص عمل للمريض بعد شفاءه وإسهامه إيجابياً بالمجتمع.
- الرضا النفسي للمريض وحمايته من الرجوع للإدمان.

المراجع:

1. **تقرير لجنة دراسة ظاهرة العنف لدي الشباب بدولة الكويت** (2014): وزارة لدولة لشؤون الشباب.
2. **المجموعة الاحصائية السنوية** (2011-2018): مركز البحوث و الدراسات- وزارة الداخلية- دولة الكويت.
3. **تقرير المنظمة الدولية لمكافحة المخدرات** (UNODC) 2017.
4. **تحقيق صحيفة القبس الكويتية حول المخدرات في السجون**، 24 أغسطس 2019.
5. **دور البحث العلمي في الوقاية من المخدرات** (2001):مركز الدراسات والبحوث، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية-الرياض.
6. الفيفي هديل و عباس وجدان (2018)- **دور مواقع التواصل الاجتماعي في الوقاية من الجرائم: دراسة حالة على مشروع نبراس للوقاية من المخدرات عبر تويتر**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاعلام.
7. الدوب طارق (2016):المعلومة الامنية والاحصاء الجنائي، اكاديمية سعد العبدالله للعلوم الامنية،وزارة الداخلية،الكويت.
8. تقرير المنظمة الدولية لمكافحة المخدرات (UNODC) 2017.